

المالية النيابية تكشف عن توجه لتشريع قانون الشراكة بين القطاع العام والخاص واهم مزاياه



كشفت اللجنة المالية النيابية، اليوم السبت، عن توجه لتشريع قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص ومناقشة الامور الاساسية ودراستها بشأنه.

وقال عضو اللجنة مصطفى الكرعاوي لوكالة "المطلع"، ان "مجلس الوزراء اقام ورشة عمل بحضور اللجنة المالية ولجنة الاستثمار والتنمية ومستشارين وعدد من المدراء العاميين في مختلف الوزارات لمناقشة الامور الاساسية لتشريع قانون الشراكة ما بين القطاعين العام والخاص ودراسة التحديات و الموضوعات الهامة التي تغطي الجوانب المختلفة للشراكة بين القطاعين".

واضاف الكرعاوي، ان "القانون سيكون له دور مهم في تحقيق التنمية المستدامة ورفع الأعباء عن الموازنة العامة للدولة وتخفيف الضغط عليها ودعم القطاع الخاص وتفعيله".